مراجعة لكتاب

التجديد في عِلْم أصول الفِقْه في العصر الحديث بين النظرية والتطبيق*

تأليف: محمد فتحي محمد العتربي**

صباح البرزنجي***

الكتاب الذي بين أيدينا، الذي نودُّ إلقاء الضوء عليه، هو كتاب "التجديد في عِلْم أصول الفِقْه في العصر الحديث بين النظرية والتطبيق" للدكتور محمد فتحي محمد العتربي؛ وهو باحثٌ جادٌّ من مصر، لديه خبرات تربوية وأكاديمية شرعية، وحاصلٌ على شهادات الليسانس والماجستير والدكتوراه في تخصُّص الشريعة الإسلامية، وقد صدرت له مُؤلَّفات قيِّمة، منها: "فِقْه النص الشرعي"، و"فِقْه المستقبل"، و"فِقْه المصارف الإسلامية"، و"فِقْه الشركات"؛ ما جعله أهلاً ليكون عضواً في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وفي عدد من المنتديات الثقافية والأهلية.

يقع الكتاب في 509 صفحات، وقد صدرت طبعته الأولى عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي عام 2018م، وقدَّم له الأستاذ محمد كمال الدين إمام؛ وهو أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الإسكندرية.

---

* العتربي، محمد فتحي محمد (2018). **التجديد في علم أصول الفقه في العصر الحديث بين النظرية والتطبيق**، عمّان: مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر والتوزيع.

** دكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم في القاهرة 2010، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. البريد الإلكتروني: m.eletrpi@hotmail.com

*** أستاذ الشريعة الإسلامية، كلية كويزة الجامعة، السليمانية، كردستان– العراق. البريد الإلكتروني: smnbarzngi@yahoo.com

تم تسلُّم المراجعة بتاريخ 18/ 6/ 2023م، وقُبِلت للنشر بتاريخ 4/ 11/ 2023م.

البرزنجي، صباح (2024). مراجعة لكتاب: التجديد في علم أصول الفقه في العصر الحديث بين النظرية والتطبيق، **مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"**، مجلد 30، العدد 107، 227–248. DOI: 10.35632/citj.v30i107.8947

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي 2024 ©

والكتاب -في جُمْلته- يتناول عِلْم أصول الفِقْه ومناهجه ومُؤلَّفاته في العصر الحديث، وذلك بعرضه مُنتخَبات من هذه الـمُؤلَّفات، مُحاوِلاً التتبُّع والبحث في الجانب النظري للتجديد الأصولي وتطبيقه العملي عن طريق تحليل هذه الـمُؤلَّفات واستكناه ما جاء فيها. ومن ثَمَّ، فقد استعرض الجهود الأصولية الـمُتعلِّقة بالمصادر والمناهج، وتناولها بالتحليل والدرس، ووقف على أبرز ما تمخَّضت عنه هذه الجهود من إضافات وإسهامات، نقلت هذا العِلْم في العصر الحديث من التجديد في الشكل والصياغة إلى التجديد في المضمون والصناعة. ولهذا لم يغفل إعطاء المقاصد الشرعية مكانتها اللائقة بعد استيعاب المصادر، وترتيب المناهج، وتطبيق القواعد.

ضمَّ الكتاب بين دَفَّتيه مُقدِّمةً، وتمهيداً، وخمسةَ فصولٍ، وخاتمةً، فضلاً عن مصادر ومراجع قيِّمة أثبتها في ذيل الدراسة.

أشاد الـمُؤلِّف في مُقدِّمة الكتاب بمكانة عِلْم الأصول، وإحاطته بمختلف العلوم، مُبيِّناً أنَّه يُمثِّل منهجية هذه الأُمَّة، لا سيَّما في هذا العصر، ويؤدّي دوراً فاعلاً في النهوض بها من حالات التأزُّم والتشرذم؛ بإصلاح الفكر، وإعمال العقل. ثمَّ ذكر الـمُؤلِّف مُسوِّغات اختيار هذا الموضوع، وحصرها في الأسباب الخمسة الآتية:

1. الدعوات المستمرة إلى التجديد في الفكر الإسلامي منذ بدايات عصر النهضة الإسلامية.
2. ضرورة الوقوف على طبيعة التجديد في أصول الفِقْه، وماهيته، وبواعثه، ومشروعيته، وضوابطه.
3. البرهنة على صلاحية الشريعة الإسلامية لكلِّ عصر ومِصْر.
4. تأكيد أنَّ التجديد في أصول الفِقْه قد واكب التجديد في الفِقْه.
5. بلورة الدراسات التي ظهرت في العصر الحديث، والوقوف على أبرز سِماتها، وجوانب التوفيق فيها، ومقدار حظِّها من التطبيق العملي بعد التأصيل النظري.

وكما هو مُتَّبَع في مُقدِّمات الدراسات الجامعية، فقد أشار الـمُؤلِّف إلىٰ ثماني دراسات سابقة تختصُّ بالموضوع المطروح، منها ست دراسات في صميم موضوعه هو، واثنتان قريبتا الصلة به؛ فجاءت دراسته تتويجاً لدراسات سابقة لها أهميتها وجِدَّتها وعمقها، مُوظِّفاً فيها المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج التأريخي.

وقد أورد الـمُؤلِّف في التمهيد عنوان الدراسة، والمصطلحات ذات الصلة (العتربي، 2018، ص23)، وأبرز فيه مراحل التجديد الأصولي (العتربي، 2018، ص44)، مُعرِّفاً التجديد، والعِلْم، والعصر، والحديث، والنظرية، والتطبيق (العتربي، 2018، ص48).

ثمَّ جاء الـمُؤلِّف علىٰ ذكر المصطلحات ذات الصلة، مثل: الإبداع، والاجتهاد، والإصلاح، والتحديث، والتطوير، والتقدُّم، والتنمية، والتنوير، والمعاصرة، والنهوض. بعد ذلك تناول تعريف عِلْم أصول الفِقْه، ونشأته. وفي نهاية التمهيد، بحث في أبرز مراحل التجديد الأصولي، وقسَّمها إلىٰ ست مراحل (العتربي، 2018، ص44–50):

1. المرحلة الأولىٰ: كتابة الشافعي "الرسالة".
2. المرحلة الثانية: مرحلة الجصّاص (ت:370هـ)، والباقلاني (ت:407هـ).
3. المرحلة الثالثة: مرحلة الإمام الغزالي (ت:505هـ).
4. المرحلة الرابعة: مرحلة الشاطبي (ت:790هـ).
5. المرحلة الخامسة: مرحلة الشوكاني (ت:1250هـ).
6. المرحلة السادسة: المرحلة المعاصرة.

حمل الفصل الأوَّل من الكتاب عنوان "ماهية التجديد في عِلْم الأصول وتياراته وضرورته ومشروعيته وضوابطه" (العتربي، 2018، ص51)، وقد استهلَّه الـمُؤلِّف بالحديث عن الإمام محمد عبده (ت:1323هـ/ 1905م) الذي أشار إلىٰ ضرورة إعمال العقل فيما أُثِر عن السابقين بقوله: "لا ينبغي لإنسان أنْ يذلَّ نفسه (فكره) لشيء سوىٰ الحقِّ، والذليل للحقِّ عزيز. ويجب علىٰ كلِّ طالب

أنْ يسترشد بمَنْ تقدَّمه، سواء أكانوا أحياءً أم أمواتاً، ولكنْ عليه أنْ يستعمل فكره فيما يُؤثَر عنهم؛ فإنْ وجده صحيحاً أخذ به، وإنْ وجده فاسداً تركه" (العتربي، 2018، ص52).

ولم يغفل الـمُؤلِّف التنبيه على حدود الضرورة هنا. فالتجديد لا يعني التمرُّد على القديم؛ إذ القِدَم والجِدَّة أمران نسبيان، والنظرة التجديدية تقوم على النظر في الرصيد الأصولي الحديث. وكذا الحال بالنسبة إلى الضرورة؛ فهي ذات صلة وثيقة بالأصالة التي لا تعني التقوقع على القديم والاكتفاء به، ورفض كلِّ ما هو جديد (العتربي، 2018، ص53).

وبالرغم من وجود دعامتين للتجديد؛ إحداهما معرفية، والأُخرى منهجية، فإنَّ الـمُؤلِّف قد حدَّد مهمة دراسته برصد محاولات التجديد الأصولي في العصر الحديث، وتحليلها على نحوٍ يفي بضرورات الحياة المعاصرة، ويُحقِّق الأصالة، ويُواكِب التطوُّر (العتربي، 2018، ص53).

ولم يَفُتِ الـمُؤلِّف هنا أنْ يستدرك على ما قدَّمته التيارات الثقافية والفكرية المختلفة من تعريفات مُتنازَع عليها للتجديد؛ إذ يرى أنَّ التجديد يبعث في الذهن تصوُّراً تجتمع فيه ثلاثة معانٍ متصلة، هي:

1. الشيء الـمُجدَّد كان موجوداً وقائماً ومعهوداً لدى الناس.
2. الشيء الـمُجدَّد أتت عليه الأيام، فأصابه البِلى ليعود قديماً.
3. الشيء الـمُجدَّد أُعيد إلى الحالة التي كان عليها قبل أنْ يبلى ويَخلُق (العتربي، 2018، ص54).

والتأصيل الشرعي للتجديد ينبني على حديث نبوي شريف رواه أبو داود عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنَّ الله يبعث لهذه الأُمَّة على رأس كلِّ مائة سنة مَنْ يُجدِّد لها دينها". ولمّا كان هذا الحديث الشريف يتحدَّث عن التجديد في الدين، فقد كان لِزاماً للمُؤلِّف تقريب الاستدلال ليتسنّى له التأصيل المطلوب، فذكر أنَّ المراد بالتجديد هو إحياء الدين والعمل بمقتضى الكتاب والسُّنَّة بعد ضعف التديُّن، أو هو تجديد هُوِيَّته وبيان حقيقته وتنقيته ممّا علق به من بِدَعٍ وخرافات، وذلك بنشر العِلْم الصحيح، مُؤكِّداً بأنَّ التجديد الأصولي لا يخرج عن ذلك، وأنَّ العلاقة بين تجديد

الدين وتجديد الأصول تُضارِع علاقة الخاص بالعام. ومن ثَمَّ، إذا ذُكِر التجديد في الفِقْه، فإنَّه لا بُدَّ أنْ يستند إلى التجديد في الأصول (العتربي، 2018، ص55).

ثمَّ تطرَّق الـمُؤلِّف إلى تيارات التجديد الأصولي المعاصر، وجعلها في اتجاهين معاكسين:

1. تيار التجديد الإسلامي الذي ضمَّ اتجاهين فرعيين؛ أوَّلهما: اتجاه مُحافِظ يتبنّاه -كما يقول الـمُؤلِّف- أساتذة الأزهر الشريف، ويفيد بأنَّ أصول الفِقْه إنَّما هي قواعد قطعية لا ظنِّية، وأنَّ عِلْم الأصول قد استقرَّ على ما هو عليه؛ فلا حاجة إلى التجديد في قواعده ومبادئه، وكلُّ ما يُمكِن التجديد فيه يقتصر على صياغته وتبويبه، أو إعادة البحث في أدواته. ومعلومٌ أنَّ هذا النوع من التجديد شكلي لا جوهري (العتربي، 2018، ص57).

وثانيهما: اتجاه حداثي يتصدَّره الإمام ابن عاشور (1296-1393هـ)، ويفيد بأنَّ معظم مسائل عِلْم الأصول ظنِّية؛ ما يعني إمكانية إعادة النظر فيها، واستحداث قواعد جديدة تضاف إلى هذه المسائل (العتربي، 2018، ص58). وقد ظهرت من هذا الاتجاه محاولات عديدة، أهمُّها:

أ. محاولة كلٍّ من الشيخ محمد الخضري (أصول الفِقْه)، والشيخ المحلاوي (تسهيل أصول الفِقْه)، التي تنادي بأنْ يكون التجديد في إطار الأصالة والتمسُّك بالتراث (العتربي، 2018، ص59).

ب. محاولة بعض الـمُفكِّرين من غير الـمُتخصِّصين في الأصول، التي ترى أنَّ إشكالية عِلْم أصول الفِقْه تتمثَّل في مفرداته وبِنيته؛ فهي مُجَرَّد أفكار نظرية جامدة؛ ما يُحتِّم تجديد الأصول بإعادة منهجيته على النحو الآتي:

- تجاوز المفردات الأصولية؛ أيِ القياس، والإجماع، ومبدأ الضرورة.
- العودة مباشرة إلى النص القرآني لاستلهام الأدوات المعرفية الكفيلة بصياغة منهجية تساعد على فهم قضايانا وتطوير معارفنا.

ومن أبرز الذين رفعوا راية هذه المحاولة: الدكتور عبد الحميد أبو سليمان في كتابه "أزمة العقل المسلم" وكتابه "النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية"، والدكتور حسن الترابي في كتابه "تجديد

أصول الفِقْه"، والـمُفكِّر الإسلامي جمال البنّا في كتابه "الأصلان العظيمان" وكتابه "نحو فِقْه جديد" (العتربي، 2018، ص60).

وقد وُجِّهت لهذه المحاولات انتقادات عديدة، أهمُّها:

– الدعوة إلى تجاوز عِلْم أصول الفِقْه الموجود من دون تقديم بديل منهجي واضح؛ ما يُفْضي إلى فراغ منهجي.

– الادِّعاء بتأثير الظروف التاريخية في تشكيل أصول الفِقْه، وهو ادِّعاء باطل؛ ذلك أنَّ استجابة أحد العلوم للظروف التاريخية لا تُعَدُّ دليلاً لمنعه، أو إضعاف موقعه (العتربي، 2018، ص62).

ت. محاولة كلٍّ من الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور محمد بلتاجي حسن، والدكتور محمد عمارة، والدكتور جمال الدين عطية، والدكتور طه جابر العلواني، والدكتور محمد الدسوقي، والدكتور علي جمعة؛ إذ يرى هؤلاء الـمُفكِّرون أنَّ إشكالية عِلْم الأصول في عصرنا تتمثَّل في الشكل والمضمون معاً. ومن ثَمَّ، فلا بُدَّ من التجديد شكلاً وجوهراً على النحو الآتي:

– صياغة المباحث الأصولية بأسلوب سهل.

– تنقيح أصول الفِقْه من المسائل الغريبة، والخلافات اللفظية، والاعتراضات الجدلية. وهذا ما دعا إليه الشاطبي في "الموافقات".

– الربط بين القواعد الأصولية والفروع الفِقْهية الـمُترتِّبة عليها.

– الاهتمام بدراسة المقاصد الشرعية دراسة وافية بوصفها من أُوليات ما ينبغي الوقوف عليه في عِلْم الأصول.

– الاعتناء بدراسة الـمُقدِّمة التاريخية لعِلْم الأصول، بما يفيد استخلاص أدواره التاريخية ومناهج التأليف فيه.

– إعادة هيكلة المادَّة الأصولية.

– تطوير مفاهيم بعض الأدلَّة بما يُيسِّر أمر تطبيقها على أرض الواقع، مثل: الإجماع، والقياس، والاستحسان، والاستصحاب.

– عَدُّ أصول الفِقْه أداة من أدوات المنهج التجريبي ومناهج العلوم الاجتماعية. وقد ذهب إلى هذا الرأي كلٌّ من الدكتور علي جمعة، والدكتور جمال الدين عطية، والدكتور طه جابر العلواني (العتربي، 2018، ص63–66).

2. التيار التغريبي العلماني، وهو تيار حقيق بأنْ يُسمّى تيار التبديد لا تيار التجديد، ويُمثِّله الحداثيون العرب الـمُعادون للتراث الإسلامي ومناهجه، والساعون لتهميش التراث وإقصائه من التأثير، والداعون إلى تبنّي الفلسفات الغربية والمناهج الفلسفية الغربية في تفسير النص القرآني. ومن أبرز هؤلاء: محمد أركون، ومحمد عابد الجابري، ومحمد شحرور، ونصر حامد أبو زيد، ومحمد سعيد العشماوي. وقد علَّق الـمُؤلِّف على دعاة هذا التيار بالقول إنَّهم لا يمتلكون نِيَّة خالصة، وبصيرة نافذة تستضيء بنور الله. وأضاف أنَّ مجموعة من الباحثين فنَّدت آراء هؤلاء، وتناولتها بالتحليل والنقاش، وأنَّه لم يأتِ على ذكر أبرز معالم اتجاههم، مُكتفِياً بالقول إنَّ هذا التيار لم يتناول مباحث أصولية بعينها، ولم يُقدِّم رؤية واضحة جديرة بالدرس (العتربي، 2018، ص68).

وممّا يُؤخَذ على الـمُؤلِّف أنَّه جانب الصواب في رَدِّه على التيار التغريبي العلماني؛ إذ لا ينبغي له التشدُّد والتعصُّب حيال كلِّ مَنْ يُخالِفه الرأي. وكذلك لا يجوز مصادرة حقِّ إبداء الرأي، والقول بأنَّ نِيّات هؤلاء غير خالصة، وأنَّهم لم يتناولوا في طرحهم مباحث أصولية مُعيَّنة؛ فقد حَفَلَتْ كتبهم بموضوعات كثيرة من صميم عِلْم الأصول، مثل: مباحث السُّنَّة والإجماع والقياس، وعلاقة النص بالواقع، وغير ذلك من الموضوعات الأصولية الشائكة.

ثمَّ بحث الـمُؤلِّف في ضرورة التجديد ودوافعه، وانتهى إلى أنَّ التجديد الأصولي يُمثِّل فريضة شرعية وضرورة واقعية وعقلية، مشيراً إلى دراسات عِدَّة في هذا الجانب.

بعد ذلك عرَّج الـمُؤلِّف على دوافع التجديد، وأجملها فيما يأتي (العتربي، 2018، ص75):

– الهجمة الشرسة على ثوابت الأُمَّة وتراثها.

– الحاجة إلى حلول لِـما يتجدَّد من مشكلات.

- وجوب التمييز بين النصوص الثابتة والنظرات الأصولية الفردية الـمُتغيِّرة.
- تعرُّض الريادة الإسلامية الفكرية للتهديد والخطر.
- عدم قدرة المناهج القديمة على مسايرة الأوضاع الجديدة (التسعير نموذجاً).
- الحاجة إلى فِقْه الأولويات.
- تحديد ضوابط الاجتهاد المعاصر.

وفيما يختصُّ بمشروعية التجديد، فقد استدلَّ عليها الـمُؤلِّف بأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة والعقل (العتربي، 2018، ص79). بعد ذلك تطرَّق الـمُؤلِّف إلى ملامح التجديد الأصولي، وحدَّدها فيما يأتي:

- إعادة شكل المباحث الأصولية وصياغتها.
- إعادة شكل الأداء في التعليم الجامعي.
- العناية بأصول الفِقْه الحضاري (الجمع بين القراءتين).
- تحديد المصطلحات، وتعيين المفاهيم.
- شمول النظرة التجديدية لصور تطبيقية.
- العناية بأصول الدين الإسلامي ومصادره من الكتاب والسُّنَّة.
- محاولة الخروج من الأزمة الفكرية والصراع النفسي اللذين تعانيهما الأُمَّة.
- معالجة المآخذ على الدراسات الأصولية قديماً وحديثاً؛ بإلغاء ما ليس من الأصول، وتطوير بعض مفاهيم وسائل الاجتهاد، وربط القواعد بالفروع.
- تفصيل القول في النظريات السبع الأصولية: نظرية الحُجِّية، ونظرية الإثبات، ونظرية الفهم، ونظرية القطع والظنِّ، ونظرية الإلحاق، ونظرية الاستدلال، ونظرية الإفتاء.
- محاولة إيجاد النسق الفكري والإطار المرجعي الذي يراعي الزمان، والمكان، والأشخاص، والأحوال.

وفي نهاية الفصل، ذكر الـمُؤلِّف ضوابط التجديد الأصولي المعاصر (العتربي، 2018، ص92)، وحصرها في سبعة ضوابط:

- التجديد لا يعني هدم جهود السابقين.
- التزام منهج نقدي وتحليلي يقوم على تحقيق التواصل المعرفي مع التراث الأصولي.
- الشكل العام للتجديد هو التجديد في الشكل والمضمون معاً.
- عدم الخلط بين العقيدة والفكر؛ أيْ بين الثابت والـمُتغيِّر.
- الإيمان بالتعدُّدية الحضارية التشريعية والسياسية.
- وضع الضوابط الهادية إلى التعامل مع الكتاب والسُّنَّة والأدلَّة التابعة لهما.
- الاجتهاد الحقيقي على يد الـمُجتهِدين هو الطريق الوحيد للتجديد البنّاء.

أمّا الفصل الثاني الموسوم بـ"التجديد في تناول الكتاب بين النظرية والتطبيق" (العتربي، 2018، ص99)، فقد استهلَّه الـمُؤلِّف بمُقدِّمة عن القرآن الكريم، ومنـزلته، وسلامته من التحريف والتبديل، وتأكيد أنَّه يقوم على عِلْم الله تعالى وحده من دون أنْ يكون لبشرٍ يدٌ فيه، وأنَّه بسِماته وصفاته الـمُطلَقة والشاملة يُمثِّل الـمَحجَّة البيضاء، والعاصم من الضلال. ومن ثَمَّ، فهو قادر على توليد مختلف أنواع العلوم (العربية، والنقلية، والكونية) التي تخدم مادَّته والكون والإنسان. وقد عرض الـمُؤلِّف في هذا الفصل أربع مسائل تُعَدُّ من أبرز المسائل الأصولية الدائرة عن القرآن الكريم حديثاً (العتربي، 2018، ص100):

- منهجية القرآن الكريم في تقرير الأحكام (العتربي، 2018، ص115).
- قضية الوحدة البنائية، وأثرها في الاستنباط (العتربي، 2018، ص136).
- النسخ: حقيقته بين الإثبات والإنكار (العتربي، 2018، ص147).
- المنظومة القرآنية، ودورها في اكتمال النظرة الفِقْهية.

وقبل أنْ يخوض الـمُؤلِّف في هذه المسائل، فإنَّه بحث مسألة التجديد في تناول القرآن الكريم: كيف يكون؟ وما موقف الاتجاهات الأصولية المعاصرة من تجديد النظرة في القرآن الكريم؟ وما أوجه التجديد القرآني؟ (العتربي، 2018، ص100).

وفي البداية، نوَّه الـمُؤلِّف بأنَّ التجديد -في نظره- يقوم على القراءة الواعية الـمُستوعِبة الـمُتدبِّرة، ويُركِّز على وحدته البنائية، ولسانه الـمُتميِّز، وسياقه ونَسَقه ومنهجيته المعرفية، وإعجازه، وشموله، مُؤكِّداً -في الوقت نفسه- أنَّ التجديد لن يُجْدي نفعاً؛ لأنَّ المسلمين قرأوا القرآن الكريم بطريقة التجزئة تحت ضغط الدليل الفِقْهي، فقاربوا الـمُقتسِمين الذين جعلوا القرآن الكريم عِضين، فكانت الغفلة عن كثير من أنوار القرآن الكريم وأسراره. والأخطر من ذلك أنَّ العقول تقبَّلت عدداً من المقولات التي تنافي أحكام القرآن الكريم، مثل: القول بالتعارض والنسخ، وأنَّ شَرْع مَنْ قَبْلنا هو شَرْع لنا (العتربي، 2018، ص101).

وهذا الرأي للمُؤلِّف هو مَحَلُّ نقد ونظر؛ لأنَّه عمَّم الحُكْم على المسلمين، والتعميم غير مُسلَّم به في هذه الحال. ويُمكِن دحض ذلك الرأي والتعميم بما نجده لدى غالبية علماء الإسلام (الفقهاء، والأصوليون، والـمُحدِّثون، والـمُفسِّرون) من نظرة كُلِّية جامعة للقرآن الكريم. ويضاف إلى ذلك أنَّه لا يُمكِن التسليم بأنَّ مقولات التعارض الظاهري والنسخ تنافي أحكام القرآن الكريم؛ ذلك أنَّ علماء المسلمين اعتمدوا آليّات دفع التعارض، بما في ذلك آليَّة النسخ، إيماناً منهم بأنَّ القرآن الكريم مُحكم، ولا يرتاده شكٌّ أو شُبْهة، وأنَّ الدليل الفِقْهي ليس بغريب في الفكر الأصولي، ولا ضير في أنَّه يُعَدُّ حاكماً وضابطاً لا ضاغطاً.

صحيحٌ أنَّ الـمُؤلِّف قد التزم أوَّل الأمر بعدم المساس بما هو موجود لدى الأصوليين، لكنَّ رأيه هذا لا يتناغم مع ما التزم به آنفاً.

وفيما يختصُّ بالتجديد في تناول القرآن الكريم، فقد أشار الـمُؤلِّف إلى وجود اتجاهين بهذا الخصوص:

- اتجاه يرى التجديد في الشكل والمضمون، مع الإبقاء على مسائل عِلْم الأصول (العتربي، 2018، ص101). وقد مثَّل هذا الاتجاه كوكبةٌ من العلماء، أمثال: الشيخ محمد عبده، والشيخ رشيد رضا، والشيخ حسن البنّا. أمّا أبرز معالم هذا الاتجاه فتتمثَّل في ثمانية أصول (العتربي، 2018، ص102):

- النظر العقلي لتحصيل الإسلام.
- تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض.
- البُعْد عن التكفير.
- الاعتبار بسُنَن الله تعالى في الخَلْق.
- قلب السُّلْطة الدينية.
- حماية الدعوة لمنع الفتنة.
- مودَّة الـمُخالِفين في العقيدة.
- الجمع بين مصالح الدنيا ومصالح الآخرة.

وقد أجمع أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة بيان المقاصد القرآنية، التي أجملها الشيخ رشيد رضا في ثمانية مقاصد، تشمل شؤون الفكر، والحرية، والعدل، والمساواة، إلى جانب السَّلْم والحرب، والسياسة، والعلاقات الدولية، ونظام الحُكْم (العتربي، 2018، ص105).

وقد تفرَّعت من هذه المدرسة التجديدية للمنار أربعُ دراسات جديرة بالعناية؛ أُولاها للشيخ محمد الخضري، وثانيتها للأستاذ عبد الوهّاب خلّاف، وثالثتها للأستاذ محمد أبو زهرة، ورابعتها للشيخ الطاهر بن عاشور (العتربي، 2018، ص107).

- اتجاه يقوم على مراجعة مسائل الأصول كلِّها من دون استثناء؛ أيْ إنَّه ليس مُلتزِماً بالإبقاء على الهيكل التقليدي لعِلْم الأصول. وهذا الاتجاه -بحد ذاته- ينطلق من الرؤية القرآنية للعِلْم، سواء كان عِلْم الأصول أو غيره من العلوم، على أساس أنَّ القرآن الكريم جامع لأصول كلِّ المعارف الإنسانية (العتربي، 2018، ص110).

ومن ثَمَّ، فقد بدأ النظر في القرآن الكريم يأخذ منحىً آخرَ، ويشهد تحوُّلاً جذرياً عن طريق معرفة محاور السور، وإدراك السُّنَن الإلهية، وبيان أوجه الإعجاز القرآني، وقدرة القرآن الكريم على حَلِّ أزمات الفكر والحركة في عالَمنا اليوم، وتأسيس منهج العودة إلى القرآن الكريم، وعدم الاكتفاء

بالتراث بوصفه مدخلاً للتعامل مع القرآن الكريم، وبيان إمكانية اتخاذه مصدراً للعلوم الإنسانية، مثل: عِلْم التربية، وعِلْم النفس، وعِلْم الاجتماع، وعِلْم الاقتصاد، وعِلْم السياسة، والعلوم التجريبية.

ثمَّ تطرَّق الـمُؤلِّف إلى بيان أوجه التجديد القرآني، ولم يَفُتْه أنْ يشير إلى عدم الاكتفاء بالنظرة الأصولية للقرآن الكريم، مُضيفاً إلى سرديته محاولات التجديد القرآني من وجهتي النظر البيانية والتفسيرية، وهي المحاولات التي تمثَّلت في جهود علماء الأزهر، وجاءت في مرحلتين، هما: مرحلة التحقيق على يد كلٍّ من أحمد زكي باشا شيخ العروبة (1284–1353هـ)، والشيخ نصر الهوريني (– 1291هـ)، والشيخ محمد قطة العدوي (–1281هـ). ومرحلة البعث والإحياء على يد الإمام محمد عبده.

وإلى جانب الاتجاهين اللذين عرض لهما الـمُؤلِّف آنفاً، فقد أشار إلى اتجاه مُحافِظ يرى التجديد الأصولي في تناول القرآن الكريم شكلاً من دون المضمون، ثمَّ أفاض في شرح آراء الاتجاه الذي ينادي بضرورة التجديد في تناول القرآن الكريم شكلاً ومضموناً، ويُعَدُّ من أبرز أعلامه رُوّادُ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وقد تحدَّث الـمُؤلِّف بإسهاب عن أهمِّ القضايا التطبيقية في تناول القرآن الكريم، وهي: منهج القرآن الكريم في تقرير الأحكام والوحدة البنائية وأثرها في الاستنباط، ومسألة النسخ وما يتصل بها من إشكاليات فكرية ومعرفية وتاريخية، وماهيَّة المنظومة القرآنية (السياق القرآني) ودورها في الاستنباط.

وفيما يخصُّ الموضوع الأوَّل، فقد أشار الـمُؤلِّف إلى دراستين جادَّتين؛ إحداهما للباحث عبد الستّار فتح الله سعيد، وهي بعنوان "المنهاج القرآني في التشريع" (العتربي، 2018، ص122). والأُخرى للباحث مصطفى محمد الباجقني، وهي بعنوان "منهج القرآن الكريم في تقرير الأحكام" (العتربي، 2018، ص126). وفيها أكَّد الباحث حقيقتين مُهِمَّتين، هما: علاقة القرآن الكريم بالمرجعية

العُليا للتشريع، مُمَثَّلةً في حاكمية الله سبحانه وتعالىٰ. وحرص القرآن الكريم علىٰ عدم إلغاء العقول والـمَلَكات البشرية، وإنْ كان هو المرجع الأوَّل والمصدر الأساس لفكر الأُمَّة.

وبحسب الـمُؤلِّف، فإنَّ بيان المنهج القرآني يُعَدُّ مسألة مُهِمَّة بالنسبة إلىٰ الفقيه؛ لكيلا يصطدم بفكره مع النص بدعوىٰ المحافظة عليه، فيقف حائلاً دون التجديد بدلاً من أنْ يكون مُناصِراً له.

وإتماماً للفائدة؛ أخذ الـمُؤلِّف يشرح المعالم الآتية للمنهج النصي الحرفي: اتِّباع الظاهر، وتحديد المصلحة بما دَلَّ عليه النص من قرآن أو سُنَّة، وذَمُّ الاختلاف في الرأي، والقول بالتخطئة وأنَّ المصيب في الاجتهاديات واحد، وبطلان كلٍّ من الاستحسان والاستنباط والقياس، وترجيح العمل بالحديث الضعيف علىٰ كلٍّ منها، وإحاطة النصوص بالحوادث وأحكامها.

ومن ثَمَّ، فإنَّ الفكر النصي بهذه المعالم والخصوصيات يقف عائقاً أمام التجديد، ويشلُّ قدرات العقل أمام الرأي والاستنباط. أمّا بالنسبة إلىٰ تجلِّيات هذا الفكر، فقد حدَّد الـمُؤلِّف أهمَّها بما يأتي: تضييق مجال المعرفة العقلية، وتحميل النص ما لا يحتمل من تفسير للوقائع الجديدة بسبب رفضه للقياس، والخلط بين القطعي والظنّي، وبين الـمُقدَّس (النص) وغير الـمُقدَّس (فهم النص)، وبين التعبُّدي وغير التعبُّدي.

وهنا خلص الـمُؤلِّف إلىٰ نتيجة مُهِمَّة جدّاً، مفادها أنَّ القراءة الـمُتجدِّدة للقرآن الكريم مُمكِنة لا مُمتنِعة، وهي تتأتّىٰ بالتعامل المباشر مع القرآن الكريم لاستفتاح آفاق واسعة تنبثق عنها رؤىٰ ونظريات تُسهِم في رفد الوعي وتطوير مستوىٰ الحياة.

وتأسيساً علىٰ ذلك، طرح الـمُؤلِّف سؤالين مُهِمَّين عن الدراستين السابقتين، هما: كيف عرضت هاتان الدراستان منهج القرآن الكريم؟ وهل وفَتا بالمقصود؟

ومن ثَمَّ، فقد بدأ الـمُؤلِّف بعرض محتوىٰ الدراسة الأولىٰ، وأخذ يُقوِّمها تقويماً لا يجعلها أهلاً لتبوُّؤ مكانة لائقة إبداعية؛ إذ قال: "وكأنَّ الدكتور عبد الستّار يريد أنْ يقول: إنَّ ما بعد القرآن والسُّنَّة من أدلَّة إنَّما هي مناهج الاجتهاد في النصوص."

وتلك جملةٌ طالما تردَّدت هنا وهناك، ولم تُضِفْ شيئاً إلى المخزون الأصولي الحاضر في أفكارنا، وحملت في طيّاتها نوعاً من السكونية والتحفُّظ.

ثمَّ جاء على ذكر الدراسة الثانية التي وصفها بالـمُتكامِلة؛ إذ عملت على تحديد مباحث الألفاظ والأحكام وأساليب القرآن الـمُتنوِّعة وتمييزها، وبحثت الإجمال والتفصيل والتدرُّج في التشريع، وكذا منظومة الأحكام والترغيب والترهيب والتيسير والتخفيف. وقد انتهى الـمُؤلِّف إلى تقرير قاعدة مُهِمَّة، مفادها أنَّ القرآن الكريم يضع الأُسس، وأنَّ السُّنَّة تُبيِّن هذه الأُسس والمنوط بها، في حين يحاول الـمُجتهِد ربط الأُسس القرآنية والبيانات النبوية بالواقع الـمَعيش.

وكذلك تطرَّق الـمُؤلِّف إلى سِمَة التوزيع والتنويع وأسرارهما، وجاء بنماذج لهما (العتربي، 2018، ص130). أمّا التدرُّج فهو يقوم -في نظر الـمُؤلِّف- على حكمة الشارع في مراعاة حال الـمُكلَّف وبيئته، وكذا مراعاة عامل الزمان والتطبيق العملي. وخير مثال على التدرُّج التشريعي هو تحريم الخمر الذي جاء على أربع مراحل:

- لفت الانتباه. قال تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: 67] (العتربي، 2018، ص132).

- التصريح بأضرار الخمر، وغلبة هذه الأضرار على منافعها. قال تعالى: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219] (العتربي، 2018، ص133).

- التحريم الجزئي. قال تعالى: (﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء:43]. (العتربي، 2018، ص133).

- التحريم الكامل والنهائي. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: 90].

والظاهر أنَّ الـمُؤلِّف قد وافق الباحثينِ في نتائجهما، لكنَّه أخذ عليهما نظرتهما للأمور من زاوية فِقْهية فقط؛ إذ لا ينحصر المنهج القرآني في تقرير الأحكام الخاصَّة بالفِقْه، وإنَّما يمتدُّ إلى ما هو أوسع من ذلك.

ثمَّ عرَّج الـمُؤلِّف على الوحدة البنائية للقرآن الكريم، وبيَّن تأثير هذه الوحدة في استنباط الأحكام (العتربي، 2018، ص136)، لكنَّ الـمُلاحَظ أنَّه لم يُعرِّف الوحدة البنائية كما ينبغي، بل اكتفى بإيضاح الفكرة، وحام حولها بمثال من قِصَّة بني إسرائيل التي تناولها القرآن الكريم في غير موضع من سوره. ويبدو أنَّه اقتبس المصطلح والفكرة من الدكتور طه جابر العلواني في دراسةٍ له حملت عنوان "الوحدة البنائية في القرآن الكريم"، مشيراً إلى أنَّ التكرار البادي للنظر في القرآن الكريم لا يجعل الموضوع مُكرَّراً بقَدْر ما هو ضرورة لإكمال البِنية واستيفاء الغرض منه في أداء المعنى. فالوحدة البنائية بهذا المعنى تجعل القرآن الكريم واحداً لا تعدُّد فيه، ولا تجزئة، ولا تعارض بين أحكامه، وما حصل في نـزوله من تفريق وتنجيم كان ضرورياً بوصفه كتاب تربية وتعليم؛ لتغيير واقع الناس، والسَّيْر بهم نحو المستوى الذي يرتضيه الله تعالى لدينه.

بعد ذلك بحث الـمُؤلِّف في تأريخ الفكرة والمصطلح، فوجد لها جذوراً عند البلاغيين، وفي مُقدِّمتهم عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ) صاحب "نظرية النظم"، وعند ابن العربي (ت:543هـ)، والرازي (ت:606هـ)، وابن هشام النحوي (ت:671هـ) الذي أورد مقالة كتبها أبو علي الفارسي (ت:377هـ)، وجاء فيها أنَّ القرآن الكريم هو كالسورة الواحدة. وقد توالت القرون والأزمان، ولم يلتفت أحد إلى وحدة القرآن البنائية حتّى جاء الدكتور محمد عبد الله دراز بكتابه "النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن"، ثمَّ تبلورت الفكرة -في نهاية المطاف- عند الدكتور طه جابر العلواني في رسالته الثالثة من سلسلة "دراسات قرآنية" (العتربي، 2018، ص140).

وما إنْ أمكن للمُؤلِّف فحص الفكرة والتحقُّق من جودتها، حتّى نبَّه الـمُؤلِّف لآثارها، وهي في الإجمال: عصمة الأصولي من النظرة الجزئية للدليل الشرعي، والإيمان الكامل بأنَّ القرآن الكريم هو المصدر الأوَّل للشريعة الذي لم يَطَلْه أدنى درجة من التحريف أو التخريف، وعدم التسليم بما عُرِف قديماً من القول بالتعارض، واتِّخاذ موقف علمي رصين من قضايا النسخ وشرْع مَنْ قَبْلنا، والاستيعاب الكامل لمختلف مناهج البحث الفِقْهي، مثل: القياس، والاستصلاح، والاستحسان، وسَدِّ الذرائع، والاستصحاب (العتربي، 2018، ص143-146).

ثمَّ قدَّم الـمُؤلِّف عرضاً جيِّداً لقضية النسخ والاتجاهين البارزين فيها (إثبات النسخ وإنكاره)، وما حَفَلَتْ به المكتبة المعاصرة من كتب ودراسات، بَدْءاً بما كتبه الشيخ محمد الخضري، ومروراً بمُؤلَّفات الشيخ أبو زهرة، وانتهاءً بدراسات كلٍّ من الدكتور محمد فرغلي، والدكتور محمد الحفناوي، والدكتور علي جمعة، والدكتور أسامة محمد عبد العظيم؛ إذ رفدوا الموضوع بدراسات عميقة ووافية ضمن المنظومة القديمة. وقد توقَّف الـمُؤلِّف عند دراسة الدكتور مصطفى زيد مَلِيّاً؛ فهي تُمثِّل حلقة وصل مُهِمَّة في دراسات النسخ قديماً وحديثاً، لِما تمتاز به من شمولية، واستيعاب، واستقصاء، وتفرُّد في المنهجية والبحث الأمين بحسب قول الـمُؤلِّف (العتربي، 2018، ص147–155).

ثمَّ عرض الـمُؤلِّف لاتجاه مُنكري النسخ اليوم، وجاء على ذكر مُسوِّغاته وأدلَّته وتوجيهاته، في مُقابِل ما أورده أصحاب الاتجاه الأوَّل من أدلَّة على الجواز العقلي والوقوع الشرعي، وقد أحسن الـمُؤلِّف في عرض موقفهم وتبيانه، لكنَّه أظهر ميلاً وانحيازاً باطنياً لهذا الموقف (العتربي، 2018، ص155)؛ ذلك أنَّه ينطلق من مبدأ الوحدة البنائية، ويرفض أيَّ مساس بها. ثمَّ أمكن للمُؤلِّف استخلاص مجموعة من النتائج في قضية النسخ، أهمُّها أنَّ النسخ يُمثِّل إشكالاً لا حَلّاً، وأنَّ قبوله في الفكر الإسلامي محاط بكثير من الاضطراب بين القبول والرَدِّ، وأنَّ النسخ المقبول عقلاً ومنطقاً هو نسخ شريعة للشرائع السابقة، وما يُتوهَّم في شريعة واحدة من تعارض ظاهري لا حاجة في حَلِّه إلى الاعتقاد والقول بالنسخ؛ إذ يُمكِن حمله على تخصيص العام، وتقييد الـمُطلَق، وتفصيل الـمُجمَل (العتربي، 2018، ص170).

بعد ذلك أشار الـمُؤلِّف إلى المنظومة القرآنية، وشدَّد على أهمية النظرة الكُلِّية للسياق القرآني الذي لا يقف عند حدود المفردات، بل يخدم المعنى والكُلِّيات؛ ما يجعل السياق مدخلاً منهاجياً ضرورياً عند التعامل مع مصادر الأحكام، بمعنى أنَّه لا يُمكِن فهم النص كاملاً من دون النظر إلى سياقه. ثمَّ عرَّف الـمُؤلِّف دلالة السياق بأنَّها ما يُفهَم من تتابع الكلام، ويكون مقصوداً للمُتكلِّم، أو هي تلك المعاني التي تُفهَم من تراكيب الخطاب، ويشعر بها المنطوق بوساطة القرائن المعنوية

(العتربي، 2018، ص176). ولا شكَّ في أنَّ لدلالة السياق بأيٍّ من هذين التعريفين دوراً مُهِمّاً في فهم المقاصد والكُلِّيات، وتبيُّن الـمُجمَلات، وترجيح الـمُحتمَلات، وتقرير الواضحات. وهذا معلوم لدى الأصوليين قديماً، وإنْ كان الـمُؤلِّف قد قلَّل من تناول القدماء لها بسبب النظرة الفِقْهية الباحثة عن الحُكْم الخاص، مُسترشِداً بدراستين حديثتين للدكتور رفعت العوضي؛ إحداهما تناولت مسألة الرِّبا، والأُخرى عُنِيت بمسألة الميراث (العتربي، 2018، ص178–186). ومن الـمُلاحَظ أنَّ الـمُؤلِّف قد أسهب في الإشادة بها؛ ذلك أنَّه استعان بدلالة السياق والنظرة الكُلِّية للسياق العام للآيات القرآنية، وجاء بما يخدم تصوُّره وسرديته من مُخطَّطات عن المنظومة المعرفية القرآنية الـمُترابِطة في آيات الرِّبا الـمُوزَّعة على سور الروم والبقرة وآل عمران، ليخلص بعدها إلى جُمْلة من النتائج، أهمُّها وجود ثلاثة عناصر في السياق، هي: العنصر العقدي، والعنصر الاقتصادي، والعنصر الحربي (العتربي، 2018، ص186).

وأمّا الفصل الثالث فعرض فيه الـمُؤلِّف مناحي التجديد في التعامل مع السُّنَّة الـمُطهَّرة (العتربي، 2018، ص191)، وبيَّن أنَّ المنهج في فهم السُّنَّة ما هو إلّا حديث عن إشكالية كبرى، تتعلَّق بتعدُّد القراءات للنص الحديثي الواحد، مُؤكِّداً وجود أزمتين مُتلازِمتين فيما يخصُّ الحديث النبوي الشريف، هما: أزمة القراءة، وأزمة الفهم. وقد عَدَّ الـمُؤلِّف الخروج من هاتين الأزمتين الخطوة الأولى من خطوات التجديد في تناول السُّنَّة الـمُطهَّرة بوصفها تفعيلاً عملياً لآي الذكر الحكيم.

وقد بدأ الـمُؤلِّف أوَّلاً ببحث علاقة السُّنَّة النبوية الشريفة بالكتاب الحكيم (العتربي، 2018، ص192)، بما في ذلك تعريف مفهوم السُّنَّة، والبحث في حُجِّيتها ومنـزلتها من الكتاب الحكيم (العتربي، 2018، ص197). وفي رأيي أنَّ هذا كلَّه من أبجديات الكتابة الأصولية قديماً وحديثاً، وأنَّ فيه تكراراً مُمِلّاً، بحيث لا يُنتقَص شيء من الكتاب لو حُذِف كلُّ ذلك.

غير أنَّ الـمُؤلِّف قد أجاد حقّاً في طرحه موضوع "منهج السُّنَّة في تقرير الأحكام" (العتربي، 2018، ص215)، وانتهى إلى مقارنة بين منهج القرآن الكريم ومنهج السُّنَّة النبوية الشريفة، مفادها

أنَّ منهج القرآن الكريم علمي ونظري، ومنهج السُّنَّة النبوية الشريفة عملي وتطبيقي، وأنَّ منهج القرآن الكريم إلهي، ومنهج السُّنَّة النبوية الشريفة بشري.

ثمَّ ذكر الـمُؤلِّف أبرز ما يتسم به منهج السُّنَّة النبوية الشريفة في تقرير الأحكام، وحصره فيما يأتي:

- مراعاة حال الـمُكلَّف (العتربي، 2018، ص216).
- التدرُّج في التكليف (العتربي، 2018، ص218).
- الموازنة بين تحقيق التيسير ومقصد التعبُّد (العتربي، 2018، ص220).
- تقديم الأَوْلى (العتربي، 2018، ص222).
- البُعْد عن التشدُّد والغُلُوِّ (العتربي، 2018، ص224).

ثمَّ أضاف إلى البحث محوراً ثالثاً، تمثَّل في مداخل جديدة لفهم السُّنَّة النبوية الشريفة، وقد حدَّدها بثلاثة مداخل (العتربي، 2018، ص226)، وجاء بأمثلة عليها. وهذه المداخل هي:

- المدخل المقاصدي (العتربي، 2018، ص228).
- المدخل الحضاري (العتربي، 2018، ص232).
- المدخل الإنساني (العتربي، 2018، ص236).

وأضاف بعد ذلك محوراً رابعاً أفرده لوسائل خدمة السُّنَّة النبوية الشريفة (العتربي، 2018، ص240)، وأجمل فيه الصور التطبيقية لهذه الوسائل فيما يأتي:

- الوقوف على المعنى الحقيقي للسُّنَّة النبوية الشريفة.
- دراسة السيرة النبوية وَفق منهجية علمية.
- الخروج من دائرة التحيُّز في التعامل مع السُّنَّة النبوية الشريفة إلى دائرة التطبيق.

وقد أشار الـمُؤلِّف إلى جهود بعض النُّخَب من العلماء في هذا المجال، وذكر منهم: ولي الله الدهلوي، ويوسف القرضاوي، وطه جابر العلواني، ومحمد رأفت سعيد، ومحمد أبو الليث آبادي، مُبيِّناً أنَّ لكلٍّ منهم ضوابطه المنهجية والنظرية التي يُمكِن استخلاصها وتوظيفها في خدمة السُّنَّة

النبوية الشريفة، بَدْءاً بالتوثيق، وانتهاءً بالفهم السليم الـمُوافِق للقرآن الكريم ومقاصد التشريع (العتربي، 2018، ص242-246).

ثمَّ قدَّم الـمُؤلِّف في نهاية الفصل نموذجاً تطبيقياً لدراسة السُّنَّة النبوية الشريفة (العتربي، 2018، ص246)، وهو نموذج يتجلّى في عناوين مُتعدِّدة ومُتنوِّعة، أجملها فيما يأتي:

- "الإطلاق والتقييد في السُّنَّة" (العتربي، 2018، ص248).
- "الإجمال والبيان" (العتربي، 2018، ص251).
- "العموم المراد به الخصوص" (العتربي، 2018، ص254).
- "الأحاديث الـمُشكِلة والـمُبيِّنة" (العتربي، 2018، ص256).
- "العموم وتخصيص العِلَّة" (العتربي، 2018، ص260).

وأمّا الفصل الرابع فجمع فيه الـمُؤلِّف كلَّ الأدلَّة الاجتهادية في إطار التجديد (العتربي، 2018، ص265)، وتناولها بالتعريف والبيان، وذكر آراء الأصوليين في حُجِّيتها، ثمَّ انتقل إلى سرد الدراسات المعاصرة عنها.

وكان أهمُّ ما تعرَّض له في باب الإجماع هو عناية المعاصرين بهذا الباب في دراساتهم التي بلغت نحو عشرين مُؤلَّفاً (العتربي، 2018، ص267)، مُذكِّراً بأنَّ منهم مَنْ حذا حذو القدماء في القول بالإجماع الأصولي، وأنَّ ثمَّة اتجاهاً آخرَ يقول بعدم تحقُّق الإجماع بشروط الأصوليين. وما إنِ انتهى الـمُؤلِّف من عرضه لهذين الاتجاهين، حتّى أبدى رؤيته لتجديد تناول الإجماع، واقترح أنْ يبدأ ذلك بعصر النُّبُوَّة؛ إذ تأسَّس المصطلح، وبدأت تطبيقاته؛ لتلمُّس ما حدث له من توسُّع، أدّى به -في نهاية المطاف- إلى عَدِّ الإجماع أمراً مثالياً لا يَمُتُّ للواقع بصلة.

ومن أبرز ما قدَّمه الـمُؤلِّف بخصوص الإجماع فكرتان؛ أُولاهما: تعذُّر فهم فكرة الإجماع أو هضمها بمعزل عن مبدأ الشورى الذي اعتمده النبي الأكرم محمد ﷺ في تعامله مع الأحداث والنوازل. وثانيتهما: تمييز مفهوم الإجماع بين عهد الخلفاء الراشدين وعهد مَنْ بعدهم (العتربي،

2018، ص277–288). ثمَّ جاء الـمُؤلِّف بجُمْلة من الـمُقترَحات لتفعيل فكرة الإجماع عملياً، مثل: إعادة التأريخ لمصطلح الإجماع، واستخدام ذلك في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وضرورة اعتماد التعدُّدية الفكرية، وغير ذلك من الـمُقترَحات السديدة والواعية (العتربي، 2018، ص290).

وقد عرَّف الـمُؤلِّف القياس الذي عَدَّه الأصوليون –قديماً وحديثاً– محوراً للاجتهاد، ومداراً للفِقْه وعُمْدته (العتربي، 2018، ص292)، وبيَّن مدى حُجِّيته بوصفه منهجاً إسلامياً أصيلاً. وبالرغم من أنَّه لم يتوقَّف عند ذلك كثيراً، فقد أسهب في بلورة فكرة التجديد الأصولي المعاصر بخصوص القياس، وصرَّح بأنَّ أوَّل ما نألفه في الرؤية التجديدية للقياس هو رؤية الدكتور محمد الدسوقي، الذي يُعَدُّ واحداً من دعاة التطوير والتجديد للنظرة القياسية؛ إذ ميَّز بين نوعين من القياس، هما: القياس الفِقْهي المعهود والمحدود، والقياس الفطري الحُرُّ من الشرائط الـمُعقَّدة التي استنبطها القدامى من المنطق الأرسطي زمن الولع به.

وهذا يعني أنَّ بعض المعاصرين نظروا إلى القياس الموروث نظرة سلبية، لكنَّهم لم يأتوا ببديل واضح يتجاوز الموروث، حتّى إنَّ البديل المطروح نجده في التراث حاضراً لدى الغزالي والرازي وابن عبد السلام وغيرهم من مُجدِّدي الأصول.

بعد ذلك سرد الـمُؤلِّف جُمْلة من الـمُؤلَّفات القيِّمة المعاصرة التي ربطت بين القياس والمقاصد تأصيلاً وتنـزيلاً، ثمَّ خلص إلى القول بأنَّ هذه الـمُؤلَّفات قد أعطت القياس من الأهمية والتفصيل ما يَلزم لدوره في الاستنباط والاجتهاد. غير أنَّ أبرز ما يُمكِن الخروج به من التطواف في الـمُؤلَّفات الأصولية القديمة والحديثة هو الحاجة إلى قياس كُلِّي واسع يتخذ الحُكْم والمصالح والمقاصد الجزئية (الكُلِّية، والعامَّة، والعُليا) منطلقاً لأدائه.

وفيما يخصُّ الأدلَّة الاجتهادية، فقد كرَّر الـمُؤلِّف ما هو موجود في كتب التراث الأصولية من تعريف وتقسيم وبيان لاختلاف العلماء في مدى حُجِّية كلٍّ منها، ولم يأتِ بأيِّ جديد. ورُبَّما يكون

عُذْره في ذلك أنَّ المعاصرين الذين اعتمد عليهم في سرده البحثي لم يتمكَّنوا من الخروج على التراث الأصولي إلّا في بعض الـمَواطن والمسائل الشكلية والسردية التي لا تمسُّ جوهر القضية الأصولية (العتربي، 2018، ص307–430).

وأمّا الفصل الخامس فحمل عنوان "الـمُجدِّد الأصولي ومستقبل أصول الفِقْه" (العتربي، 2018، ص433)، وهو يُعَدُّ أهمَّ فصول الكتاب، ودُرَّة تاجه؛ ذلك أنَّه يتضمَّن –بالرغم من قِصَره واختصاره– موضوعات مُهِمَّة جدّاً بالنسبة إلى جوهر القضية المطروحة (تجديد أصول الفِقْه).

وقد قسَّم الـمُؤلِّف هذا الفصل إلى محاور عديدة، استهلَّها بتعريف الـمُجدِّد، وتعداد شروطه، سواء كان أصولياً أو مُجتهِداً. وفي المحور الثاني، تحدَّث الـمُؤلِّف عن مستقبل أصول الفِقْه (العتربي، 2018، ص442)، مُستعرِضاً الجهود الكبيرة التي بُذِلت من لدن علماء النهضة الإسلامية المعاصرة؛ بأنْ رصد واقع عِلْم الأصول في التعليم العربي الإسلامي المعاصر (العتربي، 2018، ص443)، وقدَّم مشاريع تطبيقية لتجديد هذا العِلْم في جانبي التصنيف والاستعمال (العتربي، 2018، ص448)، وأشار إلى المحاولات الجادَّة في هذا المجال، التي بذلها كلٌّ من الدكتور محمد مصطفى شلبي، والدكتور أحمد بن علي الوزير، والدكتور أسامة محمد عبد العظيم، والدكتور محمد زكي عبد البر، والدكتور زكريا المصري، والدكتور حافظ ثناء الله الزاهدي، والدكتور محمد الدسوقي، والدكتور محمد كمال إمام، والدكتورة فريدة صادق زوزو (العتربي، 2018، ص449–450).

وقد تضمَّن المشروع التجديدي للمُؤلِّف تعديلات على مستويات عِدَّة في مفردات المنهج بحسب كُلِّيات الحقوق والشريعة والقانون والدراسات الإسلامية والعربية، وفي عدد الساعات، وإلغاء ما ليس من عِلْم الأصول من الموضوعات الدخيلة عليه، وتطوير مفاهيم بعض الأدلَّة وضبطها، وتدريس المقاصد الشرعية بصورة وافية (العتربي، 2018، ص454–460).

وفي خاتمة الفصل، توَّج الـمُؤلِّف جُهْده العلمي بمُقترَحات عملية تتضمَّن التجديد الأصولي على مستويات عِدَّة، أبرزها:

– مستوىٰ المنهج الذي يرتكز علىٰ أربعة محاور، هي: المصادر، والمقاصد، والقواعد، والمناهج (العتربي، 2018، ص461).

– مستوىٰ طرائق التدريس الذي يقوم علىٰ التفاعل بين ثلاثة محاور رئيسة، هي: الـمُعلِّم، والطالب، والمنهج (العتربي، 2018، ص463).

وقد أنهىٰ الـمُؤلِّف حديثه هذا بتوصيات خاصَّة للكُلِّيات ذات الصلة، وتوصيات عامَّة للمعاهد والجامعات الـمَعْنِيَّة بالمادَّة الأصولية (العتربي، 2018، ص464).

ختاماً، يُعَدُّ هذا الكتاب سِفْراً قيِّماً شاملاً ومُستوفِياً الشروط الشكلية والموضوعية لدراسة التجديد الأصولي، ويُؤخَذ عليه أنَّ العنوان الذي حمله قد جاء أوسع وأشمل من المحتوىٰ، وكذلك عدم استيعابه كثيراً من الدراسات والـمُؤلَّفات الأصولية المعاصرة، لا سيَّما ما كُتِب في الجامعات الإسلامية غير العربية بالفارسية والتركية والأوردية والهندية والإنجليزية، وكذا الكتب الأصولية لغير المذاهب الأربعة، وعدم تحديد النطاق الزماني والمكاني والمجتمعي للبحث. غير أنَّه يُعَدُّ –في مجموعه– كتاباً فريداً وأصيلاً في بابه، ويُمثِّل إضافة معرفية ومنهجية للمكتبة الأصولية المعاصرة.